الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

30 **جماد ثاني** 1440 –7 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

دراسة لاستحداث بعض الملحقيات العمالية بالسفارات السعودية بالدول المصدرة للعمالة

عضو هيئة حقوق الإنسان: المملكة لديها سجل حافل بحماية حقوق الأفراد وفقاً للشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة المواطن الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
https://www.almowaten.net

المواطن - الرياض

قال الدكتور أحمد بن سيف الإسلام عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان: إن المملكة لها سجل حافل بحماية حقوق الإنسان وفقًا للشريعة الإسلامية، منوهًا إلى قيام الهيئة بالتأكد من الجهات بتحقيق أهداف حقوق الإنسان وحماية حقوق العمالة الوافدة على حد سواء.

ولفت سيف الإسلام ضمن الجلسات الأخيرة لفعاليات ملتقى ومعرض الاستقدام والموارد البشرية والخدمات العمالية والمساندة، تحت عنوان "جهود المملكة في دعم وبناء الحقوق العمالية"، إلى أنه يسمح للهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف بدون إذن مسبق والرفع بما تراه على أرض الواقع.

ولفت بدر بن سالم باجابر، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان ونائب رئيس لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالبشر.

وعلى الصعيد ذاته كشف سليمان التويجري، مدير عام إدارة تسوية الخلافات الودية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن القيام بدراسة لاستحداث بعض الملحقيات العمالية بالسفارات السعودية بالدول المصدرة للعمالة، منوهًا إلى تقديم خدمة مستشارك لـ40 ألف استشارة نظامية للمقيمين، لافتًا إلى مشروع اعمل بوعي يسعى لنشر الثقافة الحقوقية لدى الفرد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى" عن أخطاء الفواتير: شركة المياه تلعب دور الخصم والحكم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623700

الرياض – نجود سجدي | منذ 11 ساعة في 6 مارس 2019 - اخر تحديث في 6 مارس 2019 / 21:15
طالب مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، وزارة البيئة والمياه والزراعة باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من صحة الفواتير الصادرة من شركة المياه الوطنية، وإيجاد رقابة محايدة عليها، بما يضمن دقة الفواتير ومصداقيتها.
وأيضاً طالبها باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من عدم تحميل الموطنين أي أخطاء ناتجة من الخلل في نظام الفوترة التابع للشركة، ووضع حلول عاجلة للفواتير السابقة المُبالغ فيها.
وقال عضو مجلس الشورى اللواء عبدالهادي العمري في مداخلته: "إن الاستمرار في إيقاع الضرر على المواطنين من شركة المياه الوطنية لم يوضع له أي حلول، ويبدو أن الشركة تصر على استفزاز ومضايقة المواطنين بشكل غير مقبول، فمنذ سنوات والشركة لم توفق في الوصول إلى حل مشاكل الفواتير والعدادات والمبالغ الكبيرة والمتغيرة بشكل مفاجئ ومن دون أسباب مقنعة للمواطن."
وأضاف أن "الشركة ساهمت في بشكل كبير في فقدان ثقة المواطن في الشركة". وتابع: "حان الوقت لأن يكون هناك جهة رقابية تبقى ملازمة للشركة وتقيم أدائها وتنصف المواطن في ما وقع عليه من ضرر، بسبب إخفاق الشركة وعدم المصداقية والدقة وإهمال الشكاوى التي ترد إليها."
بدوره، أشار الدكتور علي التميمي إلى أن ما يحدث في فواتير المياه حدث في فواتير شركتي الاتصالات والكهرباء، وحلت المشكلة، لكن فواتير المياه مازالت مستمرة، وسأل: "لمن يشتكي المواطن؟ فعندما يشتكي للشركة فالحل واحد لجميع المواطنين: اذهب لإحدى الشركات لكشف التسرب"، لافتاً إلى أن هناك خللاً كبيراً في فواتير المياه، ولا بد من حل هذه الظاهرة.
ودعا مجلس الشورى، وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى إجراء مسح بيئي شامل لجميع بيئات المملكة، وتحديد الأماكن الأكثر تضرراً بيئياً، وإعداد قاعدة بيانات بذلك، لمعالجة بؤر التلوث.
وأيضاً دعاها إلى تضمين تقريرها المقبل معلومات تفصيلية عن ما حققته الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، من إنجازات وما تواجهه من تحديات في مجال تعزيز الأمن الغذائي.
سوق الأسهم
اسقط مجلس الشورى اليوم، توصيتين، الأولى مقدمة من الدكتور فهد بن جمعة تنص على تحديد المتغيرات الاقتصادية، وليس فقط الدورة الاقتصادية، ولا تتحدث عن اختصاصات، بل عن متغيرات جاذبية السوق وعلاقتها في المتغيرات العالمية، من أجل تحديد نقاط القوة وأثرها من أجل دعمها وتحديد نقاط الضعف من أجل تفادي مخاطرها، وحماية السوق من التقلبات وأموال المستثمرين من أي خسارة، لافتاً إلى أن سوق الأسهم السعودية من الأسواق الناشئة التي تطمح لإيجاد مكانه أفضل لها بين أكبر الأسواق العالمية، بمواصلة التطوير نحو الأفضل، استكمالاً لما جاء في "رؤية المملكة 2030."
وذكر بن جمعة ضمن مبررات توصيته، أن تحديد هذه المتغيرات بحسب أولوياتها سيسهم في الإفادة من نقاط قوتها وتجنب نقاط ضعفها واغتنام الفرص وتفض معدل المخاطرة.
وأشار إلى أن قياس الأثر سيسمح بإعادة الترتيبات بحسب أولوياتها وبطرق وآليات تؤدي إلى تحفيز الطروحات وتحسين البيئة الاستثمارية، وكذلك معرفة الخيارات الأخرى المتاحة الممكن دعمها، لتقوية السوق المالية، وتحديد مستوى جاذبية السوق المالية الآن ومستقبلياً، ومقارنتها في الأسواق العالمية، ومتابعة هذه المتغيرات بصفة مستمرة حتى لا يتم تفويت فرصة ثمينة على السوق المالي.

وأوضح أنه في نهاية عام 2018 أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) مرتفعا بنسبة 8.31 في المئة مقارنة في نهاية عام 2017. وأردف "ارتفعت القيمة السوقية للاسهم بنسبة 10.02 في المئة مقارنة مع نهاية العام للسوق، وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2018 بنسبة 4.14 في المئة، وارتفع إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2018 بمقدار 14.23 في المئة."

وأضاف أن الأداء الجيد لسوق كان مدعوما بنمو اقتصاديا بلغ 2.2 في المئة وبموازنة توسعية تجاوز إنفاقها الفعلي 1.03 تريليون ريال. وبلغ نمو القطاع النفطي الحقيقي 2.85 في المئة وغير النفطي 2.05 في المئة، ولكن هناك تراجعاً في إحمالي عدد الأسهم المتداولة بنسبة 12.65 في المئة في 2018، وسأل: ما هذه المتغيرات بالتحديد؟ وما أثرها على سوق الأسهم؟

وأيضاً لم ينقذ التصويت توصية الدكتور ناصح البلوي، الذي طالب بتحديد أهم المتغيرات المحلية والعالمية الاقتصادية التي تؤثر على سوق الأسهم. وأضاف أن هذه المعاملات والعقود كانت من أهم أسباب مشكلات الأسواق المالية في العالم، لقيامها على الغرر، وذكر تصريح رئيس مجلس هيئة السوق المالية، الذي أكد فيه تعامل شركة "تداول" الخاضعة لإشراف الهيئة بالبيع على المكشوف، وتوقعه إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة في العام المقبل 2020.

الأوقاف ليست مسجداً فقط

طالب المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة على نحو يحقق "رؤية المملكة 2030"، وتضمين تقريرها المقبل الخطة الاستراتيجية والمبادرات ومؤشرات الأداء ونتائج أعمالها، ووضع خطة زمنية لتملك مبانيها.

ولاحظت الدكتورة سامية بخاري، قلة عدد الكوادر البشرية في الهيئة العامة للأوقاف، ما يضعف الأداء والإنتاج، مطالبة بدعم الهيئة لتحصيل الأوقاف المنزوعة ملكيتها، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وطالب الدكتور سليمان الفيفي بنشر مفهوم الأوقاف وتوضيح أن الوقف لا يكون فقط في المساجد، فهناك وقفاً تعليمياً وثقافياً وتطويرياً.

وقالت الدكتورة حنان الاحمدي: "استبشرنا بتأسيس هيئة مستقلة في الأوقاف، لكن اكملت الهيئة تسع سنوات ولم تضف شيئاً"، وسألت: "ما أسباب هذا التأخير؟"

وطالب الدكتور مفرح الزهراني، الهيئة العامة للأوقاف بالبحث عن الشركات العقارية المتخصصة في إدارة الأوقاف العقارية، لضمان كفاءة التشغيل.

الحياة
AL HAYAT

عززت حقوقها في المحاكم بـ20 قراراً وإجراء

"العدل" توسع حضور المرأة على مستوى الوظائف ورخص المحاماة والتوثيق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623675

لرياض – "الحياة" | منذ 10 ساعات في 6 مارس 2019 - اخر تحديث في 6 مارس 2019 / 16:33

منحت وزارة العدل المرأة حضوراً أكبر عن ذي قبل، عبر توفير المزيد من الفرص الممنوحة لها على مستوى الوظائف أو المحاماة أو التوثّيق، ومثل ذلك على صعيد الخدمات التي تقدمها الوزارة لها الوزارة بوصفها من جمهور المستفيدين، ما لاقى ترحيباً واسعاً من الأوساط الاجتماعية والقانونية.

وشهد الهيكل الجديد لوزارة العدل الذي وافق عليه مجلس الوزراء في أكتوبر الماضي، دخول العنصر النسائي لسلّم الوزارة بصفة رسمية، عبر استحداث إدارة نسائية، للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد موافقة وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، على فتح المجال لعمل المرأة في المرافق العدلية.
وكانت الوزارة أعلنت في خطوة تاريخية العام الماضي، إسنادها عدداً من مهام كتاب العدل إلى النساء، عبر ترخيصها 57 امرأة للقيام بخدمات التوثيق على مدار الساعة، أسوة بعدد من زملائهن الموثقين.
وأوضحت الوزارة أن الاختصاصات الممنوحة للموثقات تتمثل في إصدار الوكالات وفسخها، وتوثيق عقود تأسيس الشركات، وإفراغ العقارات، ويمكن الموثقون والموثقات من العمل في أوقات صباحية ومسائية، وطوال أيام الأسبوع، وفق عملية إلكترونية متكاملة.
وتأتي خطوة تمكين المرأة من التوثيق مواكبة للتطوير الذي يجري في وزارة العدل، وامتداداً للثقة التي وضعت في المحاميات السعوديات ودعم عملهن.
وفيما يتعلق بتوظيف المرأة في الوزارة، فقد بلغ عدد الموظفات في وزارة العدل 220 موظفة، دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد الإعلان عن وظائفهن العام الماضي.
وتنوعت المجالات التي عملت فيها الدفعة الأولى من الموظفات بين: باحثة اجتماعية، وشرعية، وقانونية، إلى مساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى.
وفي جانب تطوير قطاع المحاماة، ارتفعت نسبة الرخص الممنوحة للمحاميات 240 في المئة، ليصل عددهن إلى 418 محامية، إضافة إلى 3140 متدربة، و67 ممثلة نظامية ويقصد بهن من حصلن على ترخيص الترافع عن الشخصية المعنوية الخاصة، وهن موظفات القطاع الخاص بالإدارات القانونية والمسجلات لدى إدارة المحاماة.
وعززت وزارة العدل حقوق المرأة المستفيدة، عبر 20 قراراً شملت العديد من النواحي في التعاملات القضائية والعدلية، منها توجيه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء مأذوني الأنكحة، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح بأخذ موافقة المرأة، وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً.
ومن أبرز القرارات التي عززت حق المرأة في المملكة، حسم حقها في حضانة أبنائها من دون دعوى قضائية، والتنفيذ الفوري لأحكام النفقة أو رؤية الصغير أو تسليمه لحاضنته، وتفعيل نظام البصمة في المرافق العدلية ما أسهم في إنجاز معاملات النساء من دون معرف.
كما أطلقت الوزارة برنامج "توعية المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية"، الذي تضمن معارض ميدانية في العديد من مناطق المملكة وحملات توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى الشراكة مع الجهات الحكومية المعنية لرفع مستوى الوعي في الحقوق لدى المرأة.

الشورى يرفض توصية تطالب "هيئة المال" بتجنب البيع على الهامش والمكشوف

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1742012

أيَّد 66 عضواً بمجلس الشورى توصية تطالب هيئة سوق المال بتجنب المعاملات المحرمة كالبيع علي الهامش، والبيع علي المكشوف، وكذلك المشتقات المالية كعقود الخيارات وعقود المستقبليات، واقتنع المصوتون بالموافقة على التوصية بمبررات مقدمها د. ناصح البقمي الذي أشار إلى صدور قرارات وفتاوى من هيئة كبار العلماء والمجامع الفقهية تحرم هذه التعاملات، ولفت العضو إلى تصريح لرئيس مجلس هيئة السوق المالية في شعبان الماضي يتوقع فيه إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة هذا العام، وأكد البقمي بأن هذه المعاملات والعقود كانت من أهم أسباب مشكلات الأسواق المالية في العالم لقيامها على الغرر.
ولم تكن الأصوات المؤيدة للتوصية السابقة كافية لتكون قراراً للمجلس لأنها لم تحز على الأغلبية المحددة بـ 76 صوتاً مما يعني رفضها وعدم الأخذ بها على التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 38-1439 الذي انتهى الشورى من دراسته وأقر اليوم بشأنه أربع توصيات تضمنت إلزام الهيئة بتطوير آليات رقابة كافية على صناديق الاستثمار العقارية (الريت) تضمن حماية المستثمرين من تسرب أصول وعقارات غير مضمونة العوائد إلى هذه الصناديق، وإنشاء مركز لأعمال المقاصة وتعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية، إضافة إلى تطوير حوكمة الهيئة من خلال تعيين رئيس تنفيذي للهيئة بدلاً من قيام رئيس مجلس إدارة الهيئة بمهام الرئيس التنفيذي، وإنشاء لجنة تابعة للمجلس للرقابة على أعمال المراجعين الخارجيين، ويكون أعضاؤها من أصحاب الخبرة من المراجعين غير الممارسين بالإضافة إلى عضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأحد أعضاء مجلس الإدارة.
وفي شأن آخر، دعا المجلس مؤسسة البريد السعودي إلى دراسة السماح لها بممارسة الخدمات المالية البريدية لوحدها كونها تندرج ضمن مهامها الأساسية وأحد أهم مصادر الدخل الجديدة، وتطوير خدمة الحجز الإلكتروني (مكاني) لتشمل جميع الفعاليات والمناسبات الرياضية والثقافية والاجتماعية والترفيهية داخلياً وخارجياً، كما طالبها بوضع البرامج التدريبية المناسبة للقوى العاملة لتعزيز قدراتهم, تلبية لمتطلبات رؤية المملكة.

.

العمل: تطرح مسودة تنظيم "العمل المرن" أمام المهتمين لإبداء الرأي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1741993

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهتمين والمختصين وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص، إلى مشاركتها في تحسين مسودة تنظيم العمل المرن، والهادف إلى توظيف العامل السعودي لدى المنشآت وفق نظام الساعات، وذلك بإرسال الآراء والمقترحات إلى البريد الالكتروني media@mlsd.gov.sa :

وأعلنت الوزارة عن مواد تنظيم العمل المرن في حساباتها الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك لإبداء الملاحظات والآراء عليها حتى تاريخ 19مارس 2019، حرصًا منها على الاستماع لكافة الآراء التي من شأنها تحسين المشروع.
ويهدف تنظيم العمل المرن، إلى استحداث نوعية جديدة من الوظائف لتمكين الباحثين عن عمل من الانخراط في سوق العمل وزيادة فرصهم في الحصول على وظيفة دائمة، وتمكين القوى العاملة الوطنية من رفع مهاراتهم وخبراتهم.

إلزام شركات التأمين بالرد على طلبات تكاليف العلاج خلال 60 دقيقة

11مليون مواطن ومقيم مؤمن عليهم طبياً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/618855

سعد آل منيع - جدة
ألزم مجلس الضمان الصحي شركات التأمين بالرد على طلبات الموافقة لتحمل تكاليف العلاج وذلك خلال 60 دقيقة ويستثنى من ذلك الحالات الطارئة والتي لا تحتاج إلى موافقة مسبقة على أن يتم إبلاغ الشركة خلال 24 ساعة من وقت استقبال الحالة.
وبين مجلس الضمان الصحي أن الحالات التي يحتاج لها طلب موافقة هي المعالجة في العيادات الخارجية إذا كانت تكلفة العلاج للمرة الواحدة يحتمل أن تزيد عن خمسمائة ريال وحالات التنويم، معالجة اليوم الواحد، العمليات الجراحية للحالات غير الطارئة والتنويم للحالات الطارئة خلال 24 ساعة من الدخول وجلسات العلاج الطبيعي بعد الجلسة الأولى وفي الحالات الطارئة، يتم البدء في معالجة المريض مباشرة دون أدنى تأخير وبعد ذلك يتم البدء في إجراءات طلب الموافقة.
وأكد المجلس انه يجب على شركة التأمين الرد على طلب الموافقة على تحمل تكاليف العلاج في مدة أقصاها ستين دقيقة من استقبال الطلب المرسل من قبل مقدم خدمة الرعاية الصحية كما يجب توضيح تاريخ ووقت طلب الموافقة من قبل مقدم الخدمة على الطلب وتاريخ ووقت الرد من قبل شركة التأمين على نفس الطلب وبعد استلام شركة التأمين طلب الموافقة المرسل من مقدم الخدمة يجب أن يتم الرد مباشرة بتأكيد الاستلام وأنه قيد الإجراء وفي حالة عدم استلام مقدم الخدمة الرد على طلب الموافقة في مدة أقصاها ستين دقيقة من إرساله، مع التأكد من استلام الطلب من قبل شركة التأمين أثناء ذلك، يتم التعامل من قبل طالب الخدمة مع الطلب على أساس الموافقة وفي حالة عدم موافقة شركة التأمين على طلب الموافقة فيجب توضيح ذلك كتابياًً مع بيان الأسباب خلال الستين دقيقة من استلام الطلب.

«العمل» تدرس وظائف «الساعات».. وتحتسب السعودي بـ«نصف» في «نطاقات»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1710711

عبدالرحمن المصباحي (جدة @sobhe90)
تدرس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إقرار تنظيم يسمح للسعوديين بالعمل «المرن» بنظام الساعات، بالتعاون مع المختصين من رجال الأعمال، إذ تضمنت تلك التنظيمات التي من المقرر أن تعتمدها الوزارة، أنه لا يحق للعامل بعقد عمل أصلي أن يعمل بعقد عمل مرن، ولا يجوز للعامل الذي سبق له العمل بموجب عقد عمل أصلي أن يعمل بعقد عمل مرن لدى نفس صاحب العمل، ما لم يكن قد أمضى عاماً كاملاً على الأقل من آخر عمل أصلي زاوله لدى نفس صاحب العمل، وسيقتصر العمل المرن للسعوديين فقط، ويجوز بقرار من الوزير استثناء بعض الفئات من غير السعوديين.
وسيسمح التنظيم للعام بنظام العمل المرن الموافقة أو الرفض عند طلبه للعمل في أي وقت دون اتخاذ أي إجراء ضده، ويتم احتساب العامل بنظام العمل المرن في «نطاقات» بنصف في نسبة التوطين بشرط أن يعمل الموظف 80 ساعة شهرياً، فيما سيتم تشغيل العامل بعقد العمل المرن لمدة لا تزيد على 24 ساعة أسبوعياً، وستختص المحاكم العمالية بالنظر في الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين بعقد العمل المرن.
وسيتم احتساب أجر العامل في نظام العمل المرن بحسب أجر الساعة، وتصرف أجورهم مرة كل أسبوع بحد أقصى، ويكون للعامل بعقد العمل المرن حق قبول العمل في الأعياد والعطل الرسمية والراحة الأسبوعية بزيادة 50% من أجر الساعة.
ووفقا للتنظيم المقترح، لا يتعين على صاحب العمل تعويض العامل بعقد العمل المرن، عن جميع أنواع الإجازات المدفوعة له بأجر، ولا يتعين على صاحب العمل تعويض الموظف بعقد العمل المرن بمكافأة نهاية الخدمة.
ويجب أن يكون عقد العمل مكتوباً ويكون محدد المدة- يدوياً أو إلكترونياً- ويحدد الأجر فيه بالساعة بشرط ألاّ تقل مدة العقد عن أسبوع، وتحدد فيه الأوقات التي يحضر فيها العامل لأداء العمل، ويجوز تعديل أوقات العمل بعد الاتفاق بين الطرفين، وستخضع عقود العمل المرن لنظام التأمينات الاجتماعية، ولن يخضع العامل بعقد العمل المرن لفترة تجربة.

تطلعات ورؤى جديدة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م *
http://www.alhayat.com/article/4623633

هيفاء صفوق

ترتقي المجتمعات الإنسانية حينما تتوافر فيها الخدمات الأساسية لحياة كريمة ونمط عيش متوازن يكفل للجميع بيئة آمنة مستقرة نفسياً ومعنوياً واجتماعياً واقتصادياً، هذه المسؤولية يخضع لها الجميع من الجهات المعنية كالوزارات والمؤسسات والهيئات والأفراد أيضا، فهي عملية تبادلية يشترك فيها الكل.

العمق يكمن عندما ندرك حاجة الأفراد وكيفية توفير الخدمات المساعدة لهم الداعمة للنهضة الفكرية والتثقيفية والتوعية على جميع الأصعدة التعليمية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب خططاً مدروسةً واعيةً في كيفية توصيل هذه الخدمات للأفراد المجتمع, كدور الأيتام وماذا تحتاج لجعلها بيئة إيجابية ناجحة في خروج أبنائها إلى الحياة وهم أكثر ثقة في النفس ومتصالحون مع ذواتهم وقادرون على مواصلة أدوارهم في الحياة بشكل طبيعي وجيد، وهذا يتطلب توفير الكوادر الجيدة والمختصين في مجال الخدمة الاجتماعية التي تعي وتدرك أهمية كيفية التعامل مع هؤلاء باحترام وتقدير ومساندة واعية تعي قيمة الإنسان.

هذا ما تسعى له وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مبادراتها المتعددة لرؤية 2030 والتي من ضمنها دور الأيتام وتطويرها، من خلال جعلها مكاناً أسرياً آمناً نفسيا ومعنويا تتوافر فيها كل الحياة الأسرية الطبيعية من كوادر مختصة وأم حاضنة تجعل الطفل يعيش حياة طبيعية, وهذا يتطلب التدريب الجيد للمختصين وكيفية التعامل مع الأيتام، سواءً أكانوا في المرحلة العمرية الأولى مرحلة الطفولة أم مرحلة المراهقة، من هنا نزرع داخلهم احترام الذات وتقديرهم لها، وهذا ما تسعى له الآن الوزارة من خلال هذه المبادرة.

أيضاً من ضمن المبادرات التي تسعى إلى تطويرها تلك الخاصة بـ«ذوي الإعاقة»، وهي بداية واعية في التصنيف الموحد والسجل الوطني للإعاقة وتوفير غرف متعددة الخدمات للمعاقين في المطارات والمراكز التجارية، وقد أعجبني أيضا العزم بجدية في تدريب ذوي الإعاقة المنتهي بالتوظيف، وهذا سيجعلهم يعتمدون على أنفسهم ويشعرون أيضا بأهميتهم في المجتمع، وكذلك تحفيز الجهات الموظفة لتطوير بيئات عمل مناسبة لهم.

ومن ضمن المبادرات تطوير دار الحماية للفتيات، وهذا يتطلب أيضا مختصين مؤهلين في كيفية التعامل معهن نفسياً ومعنوياً ومعالجة الأسباب والظروف المؤدية لذلك، وكذلك التخلص من العقبات السابقة والتعامل بفكر نير وواع في أهمية التأهيل بشكله الصحيح، والهدف ليس العقاب بقدر بناء إنسان جديد يدرك ويعرف كيف يتعامل مع نفسه ومع الظروف ومع الحياة، وهذا لا بد أن يكون تحت أيادٍ مختصة واعية وإنسانية تدرك عمق هذه المسؤولية وهذا ما نطلبه جميعا لتحقيقه، وإنه شيء عميق وجيد بأن يكون توجهه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (الآن) في عمل هذه المبادرة لتضع الأساسيات المهمة في معالجة المشكلة من جذورها ومعرفة أسبابها الحقيقية وكيفية التعامل معها بموضوعية وإنسانية تحترم وجود الإنسان، وهذا لا يكون إلا بأيادٍ واعية مختصة كالأخصائيين الاجتماعين والنفسانيين والكوادر المتدربة بشكل جيد.

والمسؤولية تقع على الجميع ومن ضمنها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي خصصت 45 مبادرة لتوفير الخدمات الجيدة لفئات عدة، مؤسسية وأفراد، كالتأهيل والتدريب والتوعية والتثقيف ومراجعة اللوائح وتحديثها بما يتواكب مع رؤية 2030 التي تسعى لتطوير الفرد فكرياً وإنسانياً وتوفير حياة كريمة، أيضا المسؤولية تقع على كل واحد فينا في مجال عمله وعلمه وفكره في تكاتفنا مع بعضنا وقيامنا بالأدوار المطلوبة، سواءً في عمل أم أسرة أم علاقاتنا الاجتماعية، وهنا يأتي دور وأهمية التوعية والتثقيف، فلا ننتظر وقوع المشكلة ثم نقوم في البحث عن حلها، بل لا بد من إدراك المسائل الأساسية والتركيز عليها، ومن ضمنها أهمية دور الأسرة وتوعيتها في كيفية التعامل مع أبنائها واحتوائهم بحب واحترام عن طريق دورات مختصة في ذلك في المدارس للأمهات والآباء للتعرف على المراحل التي يمرّ فيها الأبناء, وهنا نختصر العديد من المشكلات التي ربما تحدث بسبب الجهل أو القسوة، وأيضا تثقيف وتوعية الأسر في كيفية التعامل مع الأبناء ذوي الإعاقة، إذ إنهم يحتاجون العناية النفسية لتؤهلهم لذلك، وهذا دور المؤسسات في توفيره، لأن هذه الأسر تعاني أيضاً مع أبنائها، وهنا لا نقصد فقط المعونات المادية والخدمات المادية، فهناك التعليم المعرفي للإعاقة وكيفية التعامل مع المعاقين ومع أسرهم لتحمل هذه المسؤولية.

الحضارة المعاصرة.. وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/618793

عبدالله فراج الشريف

حتماً رعت الأديان الإلهية حقوق الإنسان حق الرعاية، واشتملت نصوصها على ما يحققها للبشر كافة، ولكنها حقاً لم تُسلِّط أحداً من البشر على أحدٍ آخر منهم، باسم هذه الحقوق، ذلك أن الحق إنما يجعله حقاً رب العباد وخالقهم، وأرسل رسلاً إلى البشر تحمي تلك الحقوق بنصوصٍ وردت منه -عز وجل- إلى رسله، ولم يترك للبشر أن يتسلَّط منهم أحد باسمها على آخرين منهم، سواء أكان فرداً أو جماعة، حكومةً كانت أم شعوباً، يتسلَّط باسمها على شعوبٍ أُخَر، ولكن هذا مع وضوحه كل الوضوح للمؤمنين برسالات الله، إلا أنه في عصرنا هذا غاب عمَّن نفضوا أيديهم وخلت قلوبهم من الإيمان، فظنوا أن حضارة ابتدعوها هي الأوفى بحقوق الإنسان، حتى جعلوا منها ما حرّمته الأديان الإلهية كلها، فجعلوا للرجل حقاً في قضاء الشهوة من رجلٍ آخر، ورغم أن البشر -كل البشر- منذ القِدَم نفروا من هكذا قذارة، إلا أن حضارة تسود اليوم تجعل التزاوج بين رجلٍ ورجل، وامرأة من امرأة، هو الأصل الذي أوجب لكل منحرفٍ عن الأديان والأخلاق، حقاً في أن يتزوج بمَن يُماثله جنساً، ويقضي شهوته منه، كما يقضي الزوج شهوته من زوجته الأنثى، وظل المنتمون إلى هذه الحضارة يُجادلون الشعوب التي لا تزال على فِطرة الأديان الإلهية في ذلك، وتعتبرهم إذا عاقبوا اللائط والملوط به إذا تراضيا على ذلك، والسحاقية التي تُساحق أُنثى مثلها قد اعتدوا على حقوق الإنسان، ثم ابتكروا حقاً للإنسان ألا يقتل قاتله وفاءً بحقه، الذي اعتدى عليه مجرم لم يرع فيه لله إلًّا ولا ذمّة، ورأى أتباع هذه الحضارة أن من حقهم أن يُحاسِبُوا مَن اتبعوا شرع الله في القصاص، واعتبروهم قد اعتدوا على حقوق الإنسان، وكأن الله قد أوحى إليهم ديناً جديداً، أسقط به كل أديان الرسل والأنبياء منذ خلق الله الكون، وحتى يوم الناس هذا، ولعلنا نتابع في مقال قادم ما أسقطت الحضارة الغربية من الحقوق، واستبدلت بها كل ما هو خبيث من القول والفعل، مما لم ينزل به الله عز وجل سلطاناً، حتى يستيقظ الناس في عصرنا هذا من غفلتهم، ويرعوا من الحقوق ما أوجبه الله فعلاً، ويتراجعوا عمَّا جعلوه حقوقاً وهو شرور نهى الله عنها وأوجب العقاب عليها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م

http://www.alriyadh.com/1742090

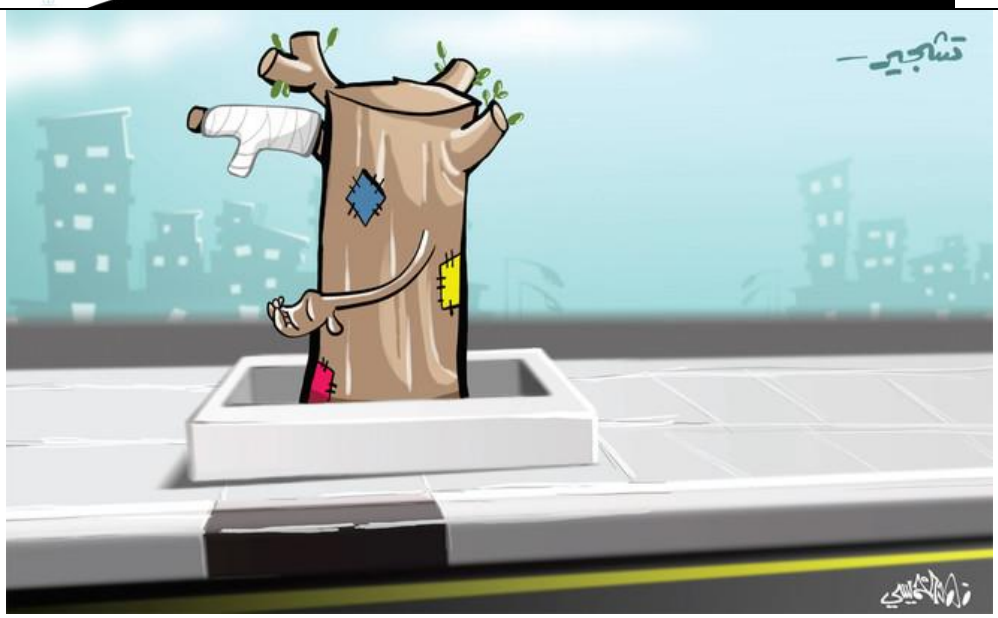

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م

http://www.aleqt.com/2019/03/07/article_1555801.html